

الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

أ. رحوي عائشة*

مقدمة**:

تشغل قضية التنمية على مستوى المجتمعات المحلية موقعًا هامًا في سياسات الدول النامية، لما لها من دور فعال في تلبية احتياجات المواطنين وتحسين طرق عيشهم وتحقيق وجود أفضل وبناء مستقبل يستجيب لطموحاتهم وآمالهم. فالتنمية المحلية الفعلية إذاً تقوم على قرارات يتخذها الفاعلون المحليون، واستراتيجياتها ينبغي أن تنفذ من طرف السكان المحليين ومن أجلهم، فالتنمية المحلية هي التي تربط بين فاعلين مختلفين حسب الس، الجنس، والموقع الاجتماعي.... الخ، وتوحد إرادتهم حول المشروع ذاته.

وبالتالي، فمشاركة السكان المحليين هي أساس نجاح التنمية على مستوى المحلي، ولأجل ذلك، تبنت الجزائر «الحكم الراشد» كنموذج للحكم والتسيير باعتباره معبرا عن حسن الإدارة، وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة، وآليات فعالية وسلمية لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين، مع توسيع نطاق مشاركتهم ودورهم في عملية الحكم، وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورًا أكبر في عمليات التنمية المحلية.

1. مفهوم التنمية المحلية:

تتعدد وتباين تعريف التنمية المحلية، وهذا ويرجع لاختلاف اتجاهات وتخصصات الباحثين في مجال التنمية المحلية، فالإقتصاديون لهم نظرة تركز على أهمية الاستفادة من الموارد المادية والبشرية للارتقاء بالاقتصاد على المستوى المحلي مما يساهم في بناء الاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن،

1 * أستاذة بجامعة سيدي بلعباس.

**** Résumé:** La participation de la population locale est considérée comme la clé de réussite du développement au niveau locale dans cette optique, l'Algérie a adopté la bonne gouvernance comme modèle par la gestion publique qui admet le principe du dialogue entre gouvernants et gouvernés. Aussi la présence des outils de contrôle et l'obligation de rendre compte par les responsables, l'élargissement de la participation citoyenne dans la gestion publique a conduit au rétrécissement du rôle de l'état d'une part, d'autre part l'implication du secteur privé à travers la société civile dans les politiques de développement locale.

Notre article s'inscrit dans ce cadre et tentera d'évaluer la réalité de la bonne gouvernance et son rôle dans le développement locale.

Mots clé: bonne gouvernance, développement locale, participation de la population.

بينما نجد علماء الإدارة والسياسة يركزون على أهمية الإدارة اللامركزية والحوكمة المحلية لإنجاح العمليات التنموية، فيما يؤكد علماء الاجتماع على أهمية مشاركة المواطن المحلي في عمليات التنمية وكيفية تفعيل هذه المشاركة، وذلك لتكون المشاريع التنموية تلبي وتناسب احتياجات السكان المحليين.

وأول تعريف يمكن أن نبدأ به، هو تعريف الأمم المتحدة «التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع»⁽¹⁾، وقد جاء هذا التعريف للتركيز على ضرورة تكاثف وتكامل جهود الدولة مع المواطنين لإنجاح العمليات التنموية على المستوى المحلي، وخاصة بعد فشل السياسات التنموية في كثير من الدول النامية بسبب إهمال دور المواطنين في التنمية.

كما عرّفت التنمية المحلية، بأنها: «العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة»⁽²⁾.

ويرى Greffer Xavier أن التنمية المحلية «مسيرة لتنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق طاقات وموارد ذلك الإقليم»⁽³⁾، وينطلق «غرافي» في هذا التعريف، من أهمية تعبئة واستغلال الموارد المحلية سواء المادية أو البشرية، وضرورة التنسيق بينها لإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

أما الكيبكي فاكون Le Québécois Vachon، فيقول أن: «مقاربة التنمية المحلية تراهن على التحكم الجماعي في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية لإيجاد الحلول على المدى البعيد للمشكلات الجماعية المحلية التي تؤثر على توازنها، وهذا التمكن الجماعي يركز على قيمتين ديمقراطيتين أساسيتين هما: المشاركة والمسؤولية»⁽⁴⁾.

ويذهب الدكتور «فاروق زكي» إلى تعريف التنمية المحلية، بأنها: «تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي

1 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط، 2000، ص.8.
2 محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 53.

3 Xavier Greffer, Territoire de France, les enjeux économiques sociaux de décentralisation, Ed Economica Paris, 1984, p146.

4 Vachon B, Le développement local, théorie et pratique (Réintroduire l'humain dans la logique de développement), éd: Geatan Morin, Québec, 1993.

وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية»⁽¹⁾.

من جهة أخرى، نجد «محي الدين صابر» يركز في تعريفه للتنمية المحلية على عنصر آخر أكثر أهمية، ألا وهو: وعي المواطن بأهمية هذه العملية النابع من مشاركته فيها، حيث يقول: «التنمية المحلية مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا»⁽²⁾.

فالتنمية هي مجموعة العمليات التي تتيح الفرصة للأفراد المحليين المشاركة في تحديد احتياجاتهم وصياغة الأهداف التي تساعد على حل مشكلاتهم المحلية بالاعتماد على الموارد المحلية والخارجية التي تؤدي إلى زيادة روح التضامن بين أفراد هذا المجتمع المحلي.

2. مفهوم الحكم الراشد المحلي:

يعتبر مصطلح الحكم الراشد مفهوماً حديثاً، كما أنه يتميز بتعدد تعاريفه، فهو غير مرتبط بمعنى معياري وثابت، ذلك أن المعنى المعطى للمفهوم ودلالاته تختلف من مجتمع لآخر تبعاً للمنظومة القيمية والعقائدية، ومن هذا المنطلق، فإن مظاهر الحكم الراشد تختلف باختلاف أهداف وقيم المجتمعات، ففي بعض المجتمعات يتم التركيز على الكفاءة، وفي أخرى يتم التركيز على الانسجام والاجتماع، وفي ثقافات أخرى، نجدها تعطى الأولوية للحقوق الفردية، والبعض الآخر يعطى الأولوية لتطبيق القانون، في حين، يركز بعض الآخر، على التقاليد والعشائر في صنع القرار، وفي بعض المجتمعات ينحصر الهدف الأول في تحقيق النمو الاقتصادي، أما مجتمعات أخرى، فتعطي الأهمية للثراء والتنوع الثقافي، وهذا الاختلاف أنتج لنا ثلاث إشكاليات معرفية إبستمولوجية، منها ما يتعلق بالإشكالية التي يطرحها على صعيد الترجمة خاصة اللغة العربية التي تعد أغنى اللغات من حيث المصطلحات، والثاني يرتبط بإشكالية التعريف، وما أفرزه من جدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، والثالث يرتبط بإشكالية النموذج والبحث عن إطار قيمي موحد يجمع بين المنظومات الفكرية والحضارية السابقة الذكر ويسمح بتعميمها.

وقد انتشر مفهوم الحكم الراشد على مستوى العالمي سنة 1989 بعدما تبنته المنظومات المالية، وخاصة البنك الدولي والأمم المتحدة «من أجل اعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطوير وتنموي وتقديمي، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات

¹ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 49.

² عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2001، ص 184.

سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم»⁽¹⁾.

وقد عرف البنك العالمي الحكم الراشد سنة 1992 كما يلي: «هو الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول»⁽²⁾. أما برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP فلي نظر للحكم الراشد على أنه «ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون المجتمع على كافة المستويات، يركز على آليات وميكانيزمات وعمليات ومؤسسات تسمح للمواطنين والجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزاعات وكذا الحصول على حقوق والقيام بالتزامات»⁽³⁾.

ويعرف «ماركو رينجيون» بأنه: «هو تلك الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة»⁽⁴⁾. أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فتري بأن الحكم الراشد: هو المفهوم القائم على المشاركة والذي يضع مبادئ المساءلة وحكم القانون في اطار عام من احترام الحريات والمشاركة في السلطة، فقد اعترفت المنظمة أن الاستراتيجيات التقليدية للتنمية والحد من الفقر قد أتت بنتائج سلبية في العديد من الحالات، وأن مفهوم الحكم القائم على المشاركة يعبر عن تحول في النموذج المعرفي والنظري للمنظمة حيث يقدم إمكانية للتغلب على المعوقات السياسية عن طريق بناء ودعم قدرات الفقراء أنفسهم من أجل صياغة سياسات أكثر كفاءة للحد من الفقر وتنفيذها في شكل أكثر كفاءة»⁽⁵⁾.

هذا عن الحكم الراشد بصفة عامة، أما الحكم الراشد المحلي أو الحوكمة المحلية الرشيدة، فتعرف بأنها: «استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي»⁽⁶⁾، كما يوضح الإعلان الذي صدر عن الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا ديسمبر 1996 عناصر الحكم الراشد المحلي على النحو التالي⁽⁷⁾:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛
- لا مركزية مالية، وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛
- تهئية الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

1 محمدغري وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، دس، ص156.

2 Banque mondiale, "rapport sur le développement dans le monde", w.b, wchington, d.c, 1992, p17

3 زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 10.

4 الأخضر عزي وغالي جليطي، قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21، 2005، ص 28.

5 داوية توفيق ومصطفى السيد، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة، ط2، 2005، ص 67.

6 بومدين طاشمة، الحكم الراشد وإشكالية بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 28، جوان 2010، ص 23.

7 المرجع نفسه، ص 25.

3. واقع الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر:

إن تحقيق التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد يقوم على أساس المشاركة الفعالة للمواطنين في هذه التنمية، ويكون ذلك عن طريق تمكين المواطنين المحليين أثناء ممارسة حياتهم اليومية من المشاركة الكاملة وبشكل عملي في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وهذه المشاركة هي التي تحقق التنمية على مستوى المحلي وخاصة مشاركة فئة الشباب باعتبارها عماد رأسمال البشري لأي مجتمع، خصوصاً، إذا كانت ذات وزن ثقيل في التركيبة السكانية للمجتمع مثل ما هو الحال في المجتمع الجزائري ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على تطبيق مفهوم الحكم الراشد المحلي وربطه بالتنمية المحلية من أجل توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على تعزيز دور الفئة الشباب في صياغة القرار واتخاذها باعتبارها أهم الموارد التي يجب الاستثمار فيها من أجل احداث تنمية شاملة ومستدامة، وذلك عن طريق تحويل طاقات وإبداعات الشباب الى عناصر ايجابية تخدم تنمية المجتمع المحلي.

فالتنمية التي لا تتضمن مشاركة واسعة من طرف السكان المحليين وقنوات مؤسسية تتيح وتستوعب هذه المشاركة هي تنمية فاشلة، وفي هذا الإطار، يرى «أحمد بوعشيق» بأن الدراسات تؤكد وجود علاقة وظيفية بين الحكم الراشد المحلي أو الحوكمة المحلية كما يسميها البعض والتنمية المحلية. حيث أن جميع الأدبيات والإسهامات القانونية والاقتصادية تؤكد أنه لا يمكن تحقيق التنمية على المستوى المركزي أو الوطني دون توسيع الدور الاقتصادي للجماعات المحلية لأن غياب هذه الأخيرة يشكل عائقاً في وجه التنمية...⁽¹⁾.

وبالتالي، فإن مراهنات السياسات الجزائرية على التنمية من فوق واعتماد التسيير المركزي والمخططات الكبرى لتسيير عملية التنمية، كانت مراهنات خاطئة ومكلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا كما أنها مكلفة زمنيا مما استدعى أهمية إعادة صياغة السياسات التنموية، والرهان على التنمية من الأسفل بالانطلاق من المحلي وثقافة وفاعلي المحلي، مع التركيز على عناصر الحوكمة المحلية المؤسسة للمشاركة الفاعلة لمختلف الفاعلين التالي ذكرها⁽²⁾:

- إدماج الجماعة في تحديد وإرضاء الحاجيات الأساسية في تنميتها؛
- تحسين وتنظيم تدخلات مختلف الفاعلين وشركائهم، بما في ذلك المجتمع المدني في التنمية الشاملة للجماعة؛
- العمل بالتنمية المحلية يتدرج ضمن منطق للعمل ينطلق من الأسفل، يتأسس على الموارد الذاتية بداخل تراب معين، ويشرك الفاعلين القطاعيين والمحليين في إعداد البرامج أو مخطط التنمية المحلية. فالحل إذن، كان في اعتماد الحكم الراشد المحلي كمفتاح لدفع عجلة التنمية المحلية وتبني ما جاءت

1 أحمد بوعشيق، الحكامة المحلية في ضوء الميثاق الجماعي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 65، 2005، ص 11.

2 عبد الرحمن الماضي، الحكامة الترابية التشاركية، حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، الرباط، 2014، ص 121.

به التقارير العالمية حول التنمية حيث أشار الخبراء «أن الحكامة الراشدة هي الحلقة المفقودة بين النمو المتوازن والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، بحيث لا يمكن للدول أن تحقق التنمية الإنسانية للجميع إلا حينما تكون مع نظام للحكامة مستعد لتقديم الحساب للسكان ككل، وحينما يمكن لجميع المواطنين المساهمة في النقاش وفي القرارات التي تمسهم مباشرة»⁽¹⁾.

لكن رغم هذا التبني لمفهوم الحكم الراشد في سياسات وقوانين الدولة الجزائرية، إلا أنه في الحقيقة الأمر: «يكاد يجمع الباحثون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد على أرض الواقع في الجزائر»⁽²⁾.

وسنحاول التدليل على ذلك، من خلال تتبع واقع تطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر، كما يلي:

أولاً: المشاركة

وهي «العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز أهداف التنمية المحلية»⁽³⁾. ويعني ذلك، تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم. وفي هذا الشأن، أي توسيع المشاركة السياسية، نجد أن الجزائر خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن ولنلمس ذلك من خلال ترسانة القوانين التي تكرس حق مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي فمثلاً، على سبيل الذكر، نجد في قانون 08 / 90 المؤرخ في 04/07/1990 المتضمن لقانون البلدية مجموعة من البنود التي تعرف المجلس الشعبي البلدي، بأنه: الجهاز الأساسي في البلدية والذي يشكل إطاراً للتعبير عن الديمقراطية المحلية ويمكّن المواطن من المشاركة في تسيير الشؤون العمومية ...⁽⁴⁾. وذلك أولاً، باعتباره مكوّن من ممثلي اختارهم المواطن عن طريق التصويت، لذا، فقراراتهم تعبر عن آراء وتوجهات المواطنين الذين اختاروهم، وثانياً، يمكّن المواطنين من المشاركة من خلال السماح لهم بحضور جلسات المجلس العلنية، إلى جانب ذلك، يمكن للمجلس تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة كاللجنة الاقتصادية والمالية ولجنة التهيئة العمرانية والتعمير ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، ويمكن أن تستعين في تشكيل هذه اللجان بأشخاص غير منتخبين أي مواطنين مشاركين بحكم اختصاصهم ومعرفتهم أكثر باحتياجاتهم لتقديم معلومات مفيدة.

1 المرجع نفسه، ص 129.

2 محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 123.

3 أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص 49.

4 بوحنية قوي، التحول الديمقراطي وإصلاح الإدارة العمومية الجزائرية، حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 1، 2012، ص 142.

ولإضفاء الشفافية على عمل المجلس نصت عليه المادة 21 من القانون ذاته، على أنه يجب تعليق محاضر المداولة في المكان المخصص لإعلام المواطنين في مقر المجلس الشعبي البلدي. كما أنه يحق لأي مواطن أن يطلع في عين المكان على محاضر هذه المداولات والقرارات وأن يأخذ نسخة منها على نفقته.

من خلال هذه الأحكام، نلتمس مدى اهتمام المشرع بالمشاركة الشعبية في عملية التسيير على مستوى البلدية، ومراقبة ذلك التسيير هذا من ناحية القانون. لكن إذا نزلنا إلى أرض الواقع نجد أن مشاركة المواطن الجزائري في تسيير مشاريع التنمية والاهتمام بها مازالت محتشمة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1. ضعف ثقة المواطن في السلطات المحلية نتيجة انتشار الفساد والمحسوبية والرشوة، حيث أصبح يشعر الناخبون بأنهم غير ممثلين، نتيجة تحوّل فئة مهمة من السياسيين إلى «محترفين للسياسة (*carriérisme politique*) مع ما يعنيه ذلك من مراكمات للولاية الانتخابية، ومراكمة كل أشكال التحايل السياسي وفقدان الاتصال بالحياة اليومية للمواطنين ومراعاة المصالح الخاصة فقط»⁽¹⁾ هذه الممارسات المنحرفة جعلت المواطن يشعر بأنه مستهلك أكثر منه مواطنا؛

2. اختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب: فالمشاركة تعتبر حق وواجب لجميع فئات المجتمع طالما لديهم القدرة عليها، وليست محصورة في فئة أو طبقة محددة في المجتمع، ويجب أن تشمل جميع الفئات، وخاصة الشباب، لأنها فئة تتمتع بالمميزات القادرة على دفع عجلة التنمية المحلية. لكن الملاحظ في العصر الحالي هو اختلال التوازن بين المطالبة بالحق والقيام بالواجب، ففي معظم الأحيان نجد أن المواطن الجزائري يسرف في المطالبة بالحق، ويتقاعس عن أداء الواجب حتى اتسعت الفجوة بينهما، فإذا حاولنا أن نحلل تمثل المواطن الجزائري وخاصة الشباب لهذا الحق فنجد أنه يرى في المشاركة جانب الحق فقط وليس جانب الواجب حيث يرى من حقه الاستفادة من ثمار المشاريع التنموية المحلية، لكن لا يهتم بالقيام بواجباته للمشاركة في هذه التنمية حيث أصبحت لغة المطالب تلغي لغة الواجبات. ويرتبط بهذا أيضا اختلال التوازن بين مفهوم الأخذ والعطاء فمن السمات التي شاعت في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة أن المواطن الذي هو الذي يأخذ أكثر ما يمكن ويعطي أقل ما يمكن؛

3. الاتكال على الدولة: حيث أن سياسات الدولة الجزائرية استأثرت في المراحل السابقة عمليات التنمية وجعلتها من اختصاصها دون مشاركة المواطن فيها، وهذا ما يجعل المواطن الجزائري ينتظر دائما التدعيم من طرف الدولة في جميع المجالات التنموية دون أن يشارك هو في هذه التنمية. وقد أشار إلى ذلك المفكر «مالك ابن نبي» بقوله: إن هذا المنحنى السياسي انقلب على سلوك الشعب والأفراد بوضوح حيث أصبحت عالة على الدولة وأصبحت تتبنى لغة المطالب قبل لغة الواجبات، فوراء التكاسل الاجتماعي الحالي بكل تأكيد سياسات البلدان العربية التي أرادت أن تلعب الدور الأبوي

1 نجيب جري، الديمقراطية التشاركية براديجم جديد لتدبير الشأن العام المحلي، مجلة الحقوق، العدد 13، السنة الرابعة، ماي 2012، ص 111.

في التنمية والرعاية»⁽¹⁾. فالاشتراكية صنعت من الفرد الجزائري كائنا متواكلا وتكاليا، تسيره عقيلة بافلوفية خاضعة لمؤثرات خارجية لا يملك إلا الاستجابة لها سلبا أو ايجابا. أما الرأسمالية فشكّلت شخصية أنانية، براغماتية إلى أقصى الحدود، «حيث أن عملية الانفتاح السياسي المتسّعة والتحرير الاقتصادي الفوضوي أطلق العنان للمكبوتات المترسّبة في لاشعور الفرد الجزائري نتيجة لقيود المرحلة الاشتراكية، حيث أفرغ كل شحنات القهر والانتقام من عقالها وصبّ حممها وغضبها على كل ما يرمز للدولة. وانخرط المجتمع الجزائري في موجة التدمير الذاتي سواء كان مبرمجا منظما أو عفويا وتلقائيا»⁽²⁾.

4. اهتزاز قيمة العمل: حيث أصبح الميل إلى بذل أقل جهد ممكن في العمل مع المطالبة بأكبر كسب مستطاع، سمة سائدة بين أفراد المجتمع الجزائري مع استغلال كل الوسائل للقفز الى المستويات العليا وتخطي الكفاءات بغير مقاييس الكفاءة والجدارة، بما في ذلك استخدام الرشوة والمحسوبية وكل وسائل الغش والتحايل وهذا ما أدى الى اهتزاز قيمة العمل في نظر المواطن الجزائري مما انعكس سلبا على مشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي عزوفه عن المشاركة في التنمية المحلية.

ثانياً: المساءلة

«إذا كان الحاكم مسئولاً فهذا يعني أن هناك مرجعاً أعلى منه يملك الحق في مساءلته، وأن عليه أن يجيب وأن يؤدي أمامه الحساب ففي النظام الديمقراطي الشعب هو المرجع الأعلى والأخير للحاكم»⁽³⁾، وبما أن أعضاء المجلس الشعبي البلدي يمارسون السلطة الفعلية بعد أن كلفهم المواطنون بأمرها عن طريق الانتخاب، فإن منطلق هذه الآلية يقضي بأن يقوم هؤلاء المنتخبين بمراقبة أعمال الممثلين وممارستهم للتأكد من صحة تنفيذها، بما يتوافق مع الإرادة العامة.

وبالتالي، فإن اهتمام المواطن بالشأن العام المحلي، وعنايته المتواصلة بقضايا ومجريات الحياة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إنما يخلق جوّاً عاماً من الرقابة الدائمة على المنتخبين من شأنه أن يسيطر على سلوكياتهم ويجعلهم يشعرون بأن عيون المواطنين متفتحة عليهم وساهرة على مصالحهم.

لكن إذا حللنا طبيعة العلاقة بين الناخب والمنتخب في الجزائر، نجد أن سلوكيات الطرفين غير الرشيدة والمحكومة بالمحابة والرشوة والمحسوبية أو كما تسمى بالعامية «بني عميسة» نجد أن هذه الممارسات المنحرفة أعطت معنى آخر لمفهوم القرب (بين المواطن والسلطة) وحصرته في معنيين «القرب البروتوكولي» و«القرب الزبوني»⁽⁴⁾، بحيث يتحقق القرب البروتوكولي أو قرب المحابة من خلال محاولة صانعي القرار

1 مصطفى بن حموش، خواطر في عيد العمال في سوسيولوجيا العطالة الاجتماعية ببلداننا العربية (<http://www.thenewalphabet.com>) (29 أفريل 2006).

2 محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 311.

3 أدونيس العكر، التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2007، ص 51.

4 محمد الغالي، سياسة القرب مؤشراً على أزمة الديمقراطية التمثيلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 53، 2006، ص 31.

إعطاء مظاهر خارجية توحى بنوع من التداخل البيني بين الناخب والمنتخب، ويبحث هذا الأخير وذلك بناءً على احترافية السياسية في السبل التي تجعله أقرب من الحضور المتكرر الطقوسي أو الرمزي الذي يملء جزء مهم من اعتقادهم وتوجيههم في اتجاه كون أن صانع القرار أقرب منهم، أما «القرب الزبوني»، فيتحقق من خلال تمثل اعتقادين، يكمن الأول في تمثل المنتخب نفسه، وكأنه يلعب دور الوسيط بين المواطن ومؤسسات الدولة، سواء كانت إدارية أم سياسية، ويكمن الثاني في كون الناخب يتمثل نفسه وكأنه زبون للمنتخب مما يفرض على هذا الأخير التزاما معنويًا وماديًا بالوفاء بحاجيات ناخبيه، وبذلك، فالمواطن الذي أصبح زبونا عند ممثلة المنتخب لا يمكنه مراقبة ومساءلته، لأن ما يجمعها هو المصلحة الخاصة وليست المصلحة العامة.

ثالثًا: حكم القانون

يعني أن الجميع حكمًا ومستولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، «ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانات لها ولحريات الإنسان الطبيعية»⁽¹⁾، لكن واقعنا المعاش يعطينا انطبعا، بأن القانون في مجمله وروحه يعاني غياب التطبيق، وذلك بدءًا من مسطرته المعنية بتنظيم المرور، وانتهاءً بعدم محاسبة المسؤولين الذين اختلسوا أموال الشعب وما يزالوا يمارسون مهامهم، فلقد أصبحت مخالفة القوانين والنظم بين كثير من المواطنين وحتى المسؤولين أمرًا عاديًا، بل يدعو إلى المبالاة والتفاخر في كثير من الأحيان.

وفي هذا السياق، انتقد رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان «بوجمعة غشير» سياسة الدولة في تعاملها مع أفراد الشعب وتطبيق القانون عليهم، مشيرًا في ذلك إلى وجود مسئولين اختلسوا أموال الشعب، ويزالون يمارسون مهامهم إلى اليوم، في الوقت الذي يحاكم فيه شاب بطل سرق هاتف نقال ويسجن، لأن طغيان الشخصية كما قال غيرت المؤسسات وفرضت نوعا من المبالاة للحاكم ومقربيه، وأصبحت هذه الأخيرة أي المؤسسات شكلية وتكاد تكون منعدمة...⁽²⁾.

هذه الممارسات، أدت إلى اهتزاز هيبة القانون في أعين الناس، وأصبحوا لا يتوانون في كسره والتحيل عليه، لأنهم أصبحوا ينظرون إليه على أساس أنه سيف مسلط على رقابهم قبل أن يكون وسيلة لحمايتهم، وأن القانون ما هو إلا وسيلة لحماية أصحاب النفوذ. ونتيجة لهذا الوضع ظهرت العديد من السلوكيات غير محمودة داخل المجتمع الجزائري، مثل: الرشوة، المحسوبية، الإختلاس، العمولة مما أدى إلى تعميق جذور الفساد وثقافته.

الفساد الذي ينعكس سلبا على منظومة القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع، كما أنه يزعزع سلم المبادئ التي تحكم المجتمع في علاقاته المتعددة، ويعيق التنمية في البلاد الشاملة والمحلية، فخطورة الفساد

1 محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 136.

2 http://www.al-fadjar.com/ar/pdf/archives_pdf

الحقيقية إذن تكمن في هدم القيم والأخلاق وتحويل مبادئ العلم والمنافسة إلى صفقات. فلقد أدى الفساد في الجزائر إلى غياب الوعي واللامبالاة، وعدم الاكتراث لعواقبه، كما أصبح عادة نتيجة انتشاره بشدة في المعاملات اليومية.

ثالثا: الشفافية

وتبنى على «التدفق الحر للمعلومات، وانفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها حتى يمكن مراقبتها»⁽¹⁾، مع تمكين المواطنين المحليين من الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمشاريع التنموية المحلية وحرية الوصول إليها، فصعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب من المصادر الرئيسية للسلطات المحلية، هو الذي جعل المواطن يفقد الثقة في هذه السلطات ووسع الفجوة بين ها وبين المواطن.

وفي هذا المجال يقول «محمد خليفة»: «فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في اصدار ونشر بيانات المعلومات حول ما تتوفر عليه الجزائر وفي حق المواطن في الاطلاع على هذه المعلومات، فمازالت الجزائر لم تصل إلى هذا المستوى»⁽²⁾.

رابعا: الاستجابة

وهي «أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساندة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي»⁽³⁾، وبما أن الثقة بين المواطن والأجهزة المحلية مختلة كما ذكرنا سابقا فإنه لا يمكن الحديث عن استجابة لا من طرف السلطات المحلية ولا من طرف المواطن حيث سيطرت على هذا الأخير مظاهر الاغتراب والانعزال عن المجتمع المحلي، مع عدم المشاركة في أي عمل تطوعي يدفع عجلة التنمية المحلية لأنه عنده شك في مصداقيتها وأهدافها ونتائجها، بالإضافة إلى سلبات البيروقراطية التي أضحت عقبة في وجه المواطن وأسقطت علاقته بالسلطات المحلية في الجمود.

خامسا: الكفاءة والفعالية

«ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبّر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة»⁽⁴⁾، وفي هذا الشأن ما يمكن قوله، هو أن الجزائر تزخر بالقدرات والكفاءات من خريجي الجامعات والمعاهد التي يمكن أن تبرز منها قيادات محلية لها الجرأة والقدرة

1 داوية توفيق ومصطفى كامل، مرجع سابق، ص 28.

2 محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، ط 1، 2014، ص 122.

3 سلوى الشعراوي وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001، ص 10.

4 بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 153.

والكفاءة على تغيير الواقع إلى الأفضل، وخاصة فئة الشباب، لكن ما نجده على أرض الواقع يصدم في حقيقة الأمر، عندما نجد أنه وإلى غاية السنوات القليلة الماضية كان يسمح أن يعتلي كرسي رئاسة المجلس البلدي شخص أمي لا يعرف القراءة ولا الكتابة، كيف يمكن لهذا الأمي أن يسير المجلس البلدي أمور البلدية؟ وكيف يمكن له معرفة التخطيط والتسيير وفق مبادئ الحكم الراشد؟ في المقابل نجد أن الدول المتقدمة تمنح الجوائز، وترصد مبالغ مالية طائلة للسلطات المحلية التي يكون لديها القدرة على الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات وتسيير المشاريع التنموية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد بوعشيق، الحكامة المحلية في ضوء الميثاق الجماعي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 2005، 65.
2. أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981.
3. أدونيس العكر، التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط 2007، 1.
4. الأخضر عزي وغالي جلفي، قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21، 2005.
5. بوحنية قوي، التحول الديمقراطي وإصلاح الإدارة العمومية الجزائرية، حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 1، طبعة 2012.
6. بومدين طاشمة، الحكم الراشد وإشكالية بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 28، جوان 2010.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط، 2000.
8. داوية توفيق ومصطفى السيد، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة، ط 2، 2005 .
9. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
10. سلوى الشعراوي وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001.
11. عبد الرحمان الماضي، الحكامة الترابية التشاركية، حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 2، 2014.
12. عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2001.
13. محمد الغالي، سياسة القرب مؤشرا على أزمة الديمقراطية التمثيلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 53، 2006.

14. محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
15. محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، ط1، 2014.
16. محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، دس.
17. مصطفى الجندى، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.
18. -نجيب جيري، الديمقراطية التشاركية برادىغم جديد لتدبير الشأن العام المحلي، مجلة الحقوق العدد 13، السنة الرابعة، ماي 2012.

قائمة المراجع الأجنبية:

1. Banque mondiale, "rapport sur le développement dans le monde ",w.b, wchington, d.c,1992
2. Vachon B, Le développement local, théorie et pratique (Réintroduire l'humain dans la logique de développement), éd: Geatan Morin, Québec, 1993.
3. Xavier Greffer, Territoire de France, les enjeux économiques sociaux de décentralisation, Ed Economica Paris, 1984.

المواقع الالكترونية:

- مصطفى بن حموش، خواطر في عيد العمال في سوسيولوجيا العطالة الاجتماعية ببلداننا العربية، 29 أبريل 2006

<http://www.thenewalphabet.com>

201207/12// http://www.al-fadjr.com/ar/pdf/archives_pd